البنك الدولي يدعم خدمات الأمومة الآمنة لفقيرات الحضر والريف باليمن

واشنطن / متابعات:

وافق مجلس المديرين التنفيذيين للبنك الدولي مطلع الشهر الجاري على مشروع بقيمة 10 ملايين دولار لتحسين خدمات الأمومة وحديثي الولادة والخدمات الإنجابية لأكثر من 225 ألف امرأة من فقيرات المناطق الحضرية والريفية باليمن.

وسيقدم الصندوق الاستئماني للابتكار في تحقيق النتائج الصحية 10 ملايين دولار أخرى للمشروع، ليرتفع بذلك حجم التمويل إلى 20 مليون دولار لمدة خمس سنوات ويشمل ثلاث محافظات هي صنعاء وتعز وحضرموت.

ويركز المشروع في مكونيه وفق بيان صحفي للبنك الدولي على تحسين إمكانية حصول الأمهات وحديثي الولادة على الخدمات الصحية من خلال استخدام أسلوب المدفوعات القائمة على اعتبارات الطلب، وتوفير قسائم ومساعدات مالية صغيرة للمستفيدين، وكذلك على متابعة إدارة المشروع.

ولفت البنك الدولي في بيانه الصحفي إلى أن اليمن أعد خطة لتسريع وتيرة النمو في المناطق الريفية لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية المتعلقة بخفض عدد وفيات الأطفال وتحسين صحة الأمهات. وأن هذه الخطة تفتقر للموارد التمويلية اللازمة لتنفيذها ، لذا فإن المشروع الجديد سيتيح 20 مليون دولار لتغطية الفجوة التمويلية.

وعن المشاكل التي سيعالجها المشروع، يقول وائل زقوت المدير القطري لليمن بالبنك الدولي «تموت ست يمنيات كل يوم بسبب مشاكل تتعلق بالحمل... ومن خلال هذا المشروع، ستحصل الأمهات على خدمات أفضل في مجال الرعاية الصحية ما ينقذ أرواح كثير من النساء وخاصة في المناطق الريفية.»

وستتمكن النساء في المناطق الريفية الآن من دخول المستشفى للولادة، أو خلال الحمل إذا تطلب الأمر، أو لمعالجة مشاكل صحية قد تطرأ لهن أو لأطفالهن الرضع بعد الإنجاب.

ويضيف علاء محمود حامد، الأخصائي الأول في الشؤون الصحية بالبنك الدولي «لن يكون بوسع النساء في المناطق النائية الحصول على خدمات الأمومة الآمنة ورعاية الأطفال حديثي الولادة وتنظيم الأسرة فحسب، بل أيضاً مزايا إضافية ستغطي تكاليف الانتقال والإقامة والطعام... سيسهم المشروع في تلبية احتياجات تنظيم الأسرة ما يسمح للأسرة التخطيط لمواليدها مستقبلاً أيضاً.»

ومن المتوقع أن يحقق المشروع عائداً اقتصادياً ومالياً لليمن. فمع تحسين استخدام خدمات الأمومة والأطفال حديثي الولادة سيمكن تقديم مزيد من الخدمات في مجال صحة الأمومة في المناطق المستهدفة، ما يخفض من عدد وفيات الأمهات ووفيات الرضع أيضاً.

وسيكون الصندوق الاجتماعي للتنمية هو الهيئة المنفذة للمشروع الجديد والمشرف على برنامج القسائم الصحية.

مبادرة شبابية لدعم الفئات المستضعفة في المجتمع

(خير أمة) تنفذ حملات دعم مادي ومعنوي وتوعية في أوساط الشارع ودور الأحداث

● لقاء/ بشير الحزمي :

إن المتتبع لنشاط المجتمع المدني في بلادنا خلال السنوات الاخيرة سيلاحظ أن هناك اعداداً كبيرة من منظمات المجتمع المدني والمبادرات قد نشأت وأصبحت تشهد تنافساً حقيقياً في خدمة المجتمع. بل أن معظم تلك المنظمات والمؤسسات والجمعيات والمبادرات التي نشأت بمختلف مجالات اهتماماتها هي ناتجة عن جهود ومبادرات شبابية ، ما يعني أن الشباب اليمني بات يدرك أهمية المجتمع المدني ودوره في التنمية وفي خدمة المجتمع وبالتالي حرص على أن ينخرط فيه ويكون له بصمة ودور فاعل ونتيجة لذلك نشأت العديد من المبادرات الشبابية الطوعية ..

في السطور التالية سنسلط الضوء على واحدة من تلك المبادرات الشبابية الناشئة وهي مبادرة (خير أمة) التي حملت على عاتقها مسئولية دعم الفئات المستضعفة في المجتمع، حيث أجرينا مع الأخت / آلاء حافظ فاضل رئيسة المبادرة هذا اللقاء .. فإلى التفاصيل :-

■ متى أنشئت المبادرة وكيف جاءت فكرة الإنشاء ؟

■■ أنشئت المبادرة في يوليو 2011 وجاءت الفكرة من خلال إنشاء مجموعة في اليمن تقوم ببعض الأنشطة الثقافية والخيرية ،دون أن يطلق عليها مسمى مبادرة حينها ،وتم الاتفاق على تسميتها بـ (خير أمة) استناداً لآية في القرآن امتدح الله فيها من يقوم بالنصح والإصلاح في المجتمع ،وحيث كان هذا هدفاً لدى المؤسسين .

بدأ العمل وقتها على حملة توزيع المواد الغذائية حيث أن الوقت كان يقترب من شهر رمضان، وكانت أوضاع البلاد وقتها غير مستقرة وتأثرت الكثير من الأسر بذلك ،وبخاصة الفقيرة منها . كان مؤسسو المبادرة وقتها عبارة عن فتيات، انضم إليهن بعد ذلك بعض الشباب، في حملة إفطار الصائمين، وحملة توزيع مكتبات المساجد ،اللتين كانتا في منتصف شهر رمضان من نفس العام ،بعد ذلك بدأ الإعداد لبعض الحملات الصغيرة في العيد ،كان الهدف منها نشر الفرحة في نفوس الناس . بعد انتهاء العيد بدأت الترتيبات الخاصة بالمجموعة التي تم تأسيسها ،حيث تم اختيار رئيس ونائب ومسئول إعلامي ومسئول علاقات ،وإطلاق مصطلح مبادرة عليها ،والبدء بتصميم شعار لها وغيرها من الأمور الإدارية .

تتابعت الحملات اعتماداً على الوقت والمناسبات وكذلك الأفكار التي يتم جمعها من الأعضاء والاتفاق على تنفيذها ،والتي وصل عددها إلى الآن ما يزيد على الخمس عشرة حملة ،دون اعتماد تخصص محدد للمبادرة ،وبدأ عدد الأعضاء في تزايد ونشاط المبادرة كذلك ،وتم إقرار آليات وأنظمة للمبادرة ،وتغييرات في الهيئة الإدارية فيها لعدة مرات .

أهداف المبادرة

■ ما هي الأهداف التي تحملها المبادرة ؟

■■ هناك هدف عام ويتمثل في : الإسهام في تنمية المجتمع في مجالات التنمية المستدامة .

وهناك أهداف خاصة تتمثل في : المساهمة في دعم الفئات المستضعفة في المجتمع (المرأة ، الطفل ، كبار السن ، ذوي الاحتياجات الخاصة) تعزيز الجانب الأخلاقي في المجتمع من خلال حملات التوعية .

مجالات الاهتمام والمستهدفون

■ ما هي مجالات اهتمام المبادرة والفئات المستهدفة ونطاق عملها الجغرافي؟

■■اهتمامنا هو الإسهام في التنمية المستدامة للمجتمع اليمني في المجالات (الاجتماعية ، الذاتية ، الصحية ، التعليمية ، المادية) . والفئات المستهدفة هي الفئات المستضعفة في المجتمع (المرأة ، الطفل ، كبار السن ، ذوي الاحتياجات الخاصة) .

أما نطاق العمل فهو ميداني عبر حملات دعم مادي ومعنوي وتوعية في أوساط الشارع اليمني للعاصمة صنعاء وقامت المبادرة بتنفيذ حملتين في تعز عندما تواجد بعض الأعضاء هناك ولكن لم نواصل بعمل أي حملات أخرى خارج العاصمة .

برامج وأنشطة

■ ما هي الانشطة والبرامج التى تنفذها المبادرة وما مصادر التمويل ؟

■■ هناك أنشطة ثقافية وتوعوية وخيرية .. وتركز المبادرة في الوقت الحالي على العمل في دار الأحداث من خلال إقامة أنشطة تعليمية للأطفال ورياضية وأيضاً إبداعية لملامسة الجانب الإبداعي في الأطفال .

وبالنسبة للتمويل لا توجد مصادر تمويل خاصة بالمبادرة وذلك بسبب عدم اعتماد المبادرة كجهة رسمية مما يؤدي إلى ضعف الثقة من قبل الداعمين تعتمد المبادرة حالياً على اشتراكات الاعضاء وبعض فاعلي الخير فقط .

إنجازات وخطط مستقبلية

■ هل لكم أن تطلعونا على ابرز ما حققته المبادرة خلال الفترة الماضية .. وأهم ما تتضمنه خطة عملكم المستقبلية ؟

■■ حققت المبادرة ما يقارب 17 حملة متنوعة بين حملات توعية وحملات خيرية وزيارات لدور المسنين والأحداث والأيتام وأيضاً لمركز الأورام ولقيت استحسان الكثيرين .. وأكثر ما ابرز المبادرة في الفترة الحالية هو عملها في دار الأحداث وأنشطتها فيها .

وفيما يخص الخطط المستقبلية فإننا نقوم بتحديد الخطط المستقبلية الخاصة بالمبادرة كل ستة أشهر بعد انتخاب هيئة إدارية لها وبحكم أن الإدارة الجديدة للمبادرة تم انتخابها قبل قرابة أسبوعين ، سيتم خلال هذه الفترة تحديد الحملات القادمة الخاصة بالأشهر الستة القادمة بالتفصيل .

وأحب هنا أن أشير إلى أن حملة من سجوننا سطع نورنا تبقى لها قرابة الشهرين حتى تنتهي ومن ثم سيكون الوقت قد اقترب من شهر رمضان وحملاته حيث أننا سنكرر الحملات السابقة الخاصة بشهر رمضان ولكن بشكل أكبر وأوسع نطاقاً وأثراً من السنوات السابقة وقد يتم إضافة حملات أخرى جديدة لها . ومن المعروف وبحسب المعتاد فإن المبادرة تقوم في شهر رمضان بتنفيذ 3 حملات منفصلة هي: حملة توزيع المواد الغذائية والتي بلغ عدد الأسر فيها في السنة الأخيرة ما يقارب 70 أسرة ، حملة إفطار الصائم من خلال توزيع تمر وماء على المتواجدين في الشارع وقت المغرب حيث بلغ عدد المناطق في السنة الأخيرة قرابة الـ 11 منطقة وسيتم زيادة عدد المناطق والأشخاص خلال رمضان القادم ، حملة لزيارة مرضى السرطان في مركز الأورام وتوزيع كسوة عيد للمرضى وتزيين الغرف وتوفير ألعاب للأطفال وقد يتم تكرارها هذا العام ، كما سنقوم باقامة أمسية صغيرة في دار الأحداث للترفية على الأطفال من خلال إقامة مسرحيات وتوزيع كسوة عيد لهم .

التكوين المؤسسي

■ كلمة أخيرة تحبين قولها في ختام هذا اللقاء ؟ .

■■ تفتقد المبادرات الشبابية في اليمن إلى وسائل التمويل الدائمة وأيضاً لثقة أوساط المجتمع بها ونحن في (خير أمة) نفتقد لذلك الدعم وهو المحرك الرئيسي لكثير من الحملات مما يدفعنا للتخلي عن بعض احتياجات الحملات والاكتفاء بالاحتياجات المهمة .. والآن نحن بصدد البحث عن مقر لنحاول البدء بأول خطوات التكوين المؤسسي ولكن وكما سردت مسبقاً لعدم توفر الدعم المالي لم نستطع توفير مقر بسبب عدم ملاءمة أسعار المقرات مع قدرة المبادرة ..

يوم الصحة العالمي 2014: لدغة صغيرة...خطر كبير

د. العلوان: التدابير الوقائية تعتمد على ضمان وعي الناس بالمحافظة على نظافة البيئة

● متابعة / بشير الحزمي ...

ذكرت منظمة الصحة العالمية في بيان صحفي نشر على موقعها الالكتروني أن يوم الصحة العالمي لهذا العام يُلقي الضوء على الأمراض التي تنتقل بالكائنات الناقلة للأمراض وهي كائنات صغيرة (مثل البعوض ، وذبابة الرمل ، والقراد ، وقواقع المياه العذبة) ، تنقل الأمراض وتنشرها من شخص لآخر ومن مكان لآخر ، وتتسبب في أخطار جسيمة على الصحة سواء للمقيمين أو المسافرين.

■ الدكتور احمد شادول

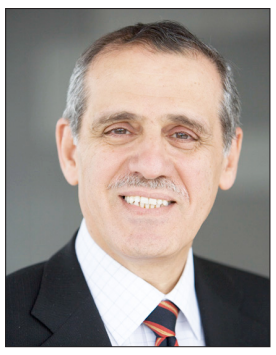

■ د. علاء الدين العلوان

د. شادول : أكثر من ثلثي السكان في اليمن يعيش تحت خطر مهدد للحياة

وأوضحت منظمة الصحة العالمية أن الأمراض المنقولة بالنواقل تمثل 17 % من العبء العالمي التقديري لجميع الأمراض المعدية. وأكثر الأمراض المنقولة بالنواقل فتكا ، وهي الملاريا ، تسببت في وقوع ما يقدر بـ 660000 وفاة في عام 2010. فلا تمرّ دقيقة واحدة إلا وتشهد وفاة طفل جرّاء الملاريا ، وهنالك أيضاً حمى الضنك والحمى الصفراء ؛ إذ أن 40 % من سكان العالم معرضون للإصابة بعدوى حمى الضنك وهي أسرع الأمراض المنقولة بالنواقل نموا في العالم بزيادة قدرها 30 ضعفاً في وقوع المرض على مدى السنوات الـ 50 الماضية.

وبمناسبة يوم الصحة العالمي أكد الدكتور علاء الدين العلوان ، المدير الإقليمي لمنظمة الصحة العالمية لشرق المتوسط على التحديات الرئيسية المرتبطة بالأمراض التي تنتقل بالكائنات الناقلة للأمراض وأهم هذه التحديات أنه - باستثناء الحمى الصفراء- ليس لهذه الأمراض لقاحات مضادة.

وأوضح المدير الإقليمي سبل الوقاية قائلاً : " تعتمد التدابير الوقائية المتاحة بشكل رئيسي على ضمان وعي الناس بوجوب المحافظة على نظافة البيئة ، واتخاذ إجراءات وقائية شخصية ، والاستخدام الرشيد لمبيدات الحشرات لرش المنازل والمواقع التي تتكاثر فيها الكائنات الناقلة للأمراض. وهناك إجراءات بسيطة وعالية المردود يمكنها أن تنقذ الأرواح ، مثل توفير واستخدام الناموسيات ، وتغطية حاويات المياه ، والتخلص من المياه الراكدة في الأماكن التي يتكاثر فيها البعوض ، مثل الحاويات غير المستخدمة ، وأحواض الزهور والإطارات القديمة ".

وأكد الدكتور العلوان على أن التشخيص الباكر والمعالجة الفورية وتكامل أدوار القطاعات المعنية مثل وزارة الصحة ، والزراعة والري ، والبلديات وإشراك المجتمع والمنظمات غير الحكومية ووسائل الإعلام لها أهمية كبيرة سواءً في قطع دورة انتقال المرض أو في ضمان الحصول على أفضل الحصائل الصحية : " أصبح من الثابت أن التدخلات المتكاملة أكثر فعالية ، وأكثر مردوداً ، وأكثر ملاءمة لسلامة البيئة وأكثر استدامة مما يعرف باسم الأساليب "العمودية" .

وفي ذات السياق يقول ممثل منظمة الصحة العالمية في اليمن الدكتور احمد فرح شادول في مناسبة احتفال اليمن بيوم الصحة العالمي : " اختيار شعار "لدغة بسيطة تساوي خطراً كبيراً"، ليوم الصحة العالمي الذي تحتفل به اليمن وسائر بلاد العالم وهو من اجل رفع مستوى الوعي بالتهديدات التي تسببها الكائنات الناقلة للأمراض" .

وأوضح شادول أن اليمن تعتبر واحدة من الدول التي تعاني من استيطان عدد من هذه الأمراض ، حيث يعيش أكثر من ثلثي السكان فيها تحت خطر مهدد للحياة يتمثل في نوع معين من الملاريا وهي الملاريا المنجلية ، بالإضافة إلى أن نسب وتيرة تفشي داء الليشمانيات الحشوي وحمى الضنك النزفية في زيادة مطردة خلال السنوات القليلة الماضية.

وقال " حتى يومنا هذا لا توجد لقاحات حول العالم مضادة لهذه الأمراض التي تنقلها الكائنات الناقلة للأمراض باستثناء الحمى الصفراء ، غير أن هناك تدابير وقائية يمكن للناس اتباعها لحماية أنفسهم أهمها نظافة البيئة واستخدام المواد الطاردة للحشرات والتخلص من المياه الراكدة وغيرها من التدابير».

ولفت شادول الى أن النساء الحوامل والأطفال دون سن الخامسة في اليمن وخاصة ممن يعيشون في المناطق النائية والريفية ، إضافة إلى النازحين واللاجئين يعتبرون أكثر المجموعات السكانية المعرضة لهذه الأمراض التي لا يقتصر أثرها السلبي على الجانب الصحي فقط بل على الجانب التنموي أيضاً.

ووفقا لمنظمة الصحة العالمية فإن من الأمراض التي تنقلها الكائنات الناقلة للأمراض ما يسبب تشوه الجسم ويلحق بالمصاب الوصمة ، مثل داء الليشمانيات ، والعمى النهري ، وداء الفيل ، وتؤدي هذه الأمراض إلى إحداث العجز لدى المصابين بها ، وقد يقود إلى إقصائهم من المجتمع.

ويشيع وجود الأمراض التي تنقلها الكائنات الناقلة للأمراض في المناطق والأماكن الاستوائية وشبه الاستوائية حيث يصعب الوصول إلى نظم مياه الشرب والصرف الصحي الآمنة. غير أنه ، مع مرور السنوات ، أدى التغيُّر المناخي ، والحراك السكاني بسبب الصراعات ، والتوسُّع العشوائي في العمران ، وسوء أوضاع المساكن ، وشح المياه المأمونة ، وتدني حالة الإصحاح إلى انتشار بعض هذه الأمراض في أماكن لم تكن تنتشر فيها من قبل ، كما توسع نطاق سرايانها ، وازدادت كثافتها في المناطق التي كانت تنتشر فيها من قبل.

وذكرت منظمة الصحة العالمية بأنها في يوم الصحة العالمي تحث الحكومات على تأمين وجود نُظم ترصُّد قوية وتأمين خدمات التشخيص السريعة والملائمة بما يضمن إنقاذ الأرواح، مؤكدة أنها على أهبة الاستعداد للدعم والمساندة ..داعية إلى البناء على ما تم اكتسابه من خبرات في الماضي ، والاستمرار في الالتزام وتسريع وتيرة ما يتم القيام به من جهود لمكافحة هذه الأمراض والقضاء عليها في الإقليم .

المياه وأمن الغذاء.. هم أم وهم اكتفاء..؟؟

(الأمن المائي يعد أساساً ومحدداً وضامناً لمدى استقرار الإنسان في هذا البلد أو ذاك كون الإنسان هو العنصر الرئيسي في معادلة الحياة التي تشمل متغيرات لا يمكن استبدالها أوإكثار المتاح منها كالمياه ، ومتغيرات أخرى كالغذاء يمكن استبدالها واستيرادها وتوفيرها بطرق ومناحي شتى).

تدار المياه في مختلف بلدان العالم بعدة أنماط اشهرها هما إدارة الطلب على المياه وإدارة العرض. ففي حين تركز الأولى على تبني إجراءات وأدوات تقنين الطلب المتزايد على المياه ورفع كفاءة استعمالها، نجد أن الأخرى تعمل على زيادة المتاح والمعروض من المياه لمواءمة الطلب المتزايد على المياه. فإذا كان الأمر كذلك فمن المنطقي أن الدول الفقيرة بمصادرها المائية تتبنى النمط الأول لإدارة المياه بينما تتبنى الدول الغنية مائياً النمط الثاني مع عدم إغفال كلا الجانبين للنمط الآخر لإدارة المياه في حالة تبنيه لأحد الأنماط المذكورة، ومن هنا نشأت فكرة التكامل في إدارة المياه وتبلورت على أنها تبن لمختلف الأدوات والإجراءات وتنسيق مختلف الجهود والتدخلات لإدارة موارد المياه واستخداماتها بتكاملية وكفاءة وفعالية عالية وكذلك الموارد الأخرى ذات الصلة، الأمر الذي ينجم عنه تعظيم مستوى الرفاه الإقتصادي والإجتماعي للسكان شريطة عدم الإضرار بالنظم البيئية وبحقوق الأجيال القادمة في الحصول على كميات مياه آمنة وكافية.

الأمر الذي يدعو للحيرة أن معظم إن لم يكن جميع الدول العربية وفي مقدمتها اليمن ودول الخليج وعدد من دول شمال افريقيا عملت على تبني نمط إدارة العرض خلال الفترة التي امتدت من السبعينات الى التسعينات على الرغم من أنها مصنفة ضمن الدول الأشد فقراً بالمياه على مستوى العالم مهملة في الوقت ذاته الجانب الآخر الأكثر ملاءمة وأولوية لتبنيه في المنطقة العربية وهو إدارة الطلب على المياه. هذه المحاولة التي امتدت لقرابة ثلاثة عقود أنفق عليها كم هائل من الأموال الضخمة والمقدرات الأخرى لإنشاء أنهر صناعية وسدود مائية، وأمطار صناعية، واستنزاف رهيب لموارد المياه الجوفية العميقة التي في جلها ما تكون محدوده وغير متجددة.. الخ والتي غالباً ما وجهت لتحقيق حلم تحقيق الأمن الغذائي ليس للمنطقة كنطاق واحد وإنما لكل دولة على حدة، لتكتشف تلك الدول والحكومات بعد ثلاثين عاماً أن ما ظنوه حلماً سعوا لتحقيقه لم يتعد مجرد وهم خاطئ الفهم استنفد الكم الهائل من مقدرات الأمة المائية والمالية والبشرية في حصيلة مأساوية أبرز معالمها استنزاف وتلويث ونضوب العديد من الاحواض المائية، ارتفاع كلف استخراج وضخ المياه وكلف الغذاء، إيجاد سدود مائية نجمت في الغالب عن مشاكل اجتماعية وبيئية ونزاعات مائية جمة، ...إلخ والأهم من ذلك كله هو فقدان إطار زمني مقداره ثلاثة عقود كان من الممكن فيه بناء نظم إدارة متكاملة للمياه بقدرات وبنى مؤسسية عالية وتحقيق استدامة وتنمية شاملة في كل بلد من البلدان العربية.

هذا لا يعني أن التوجه الخاطئ كان مقصودا ولكن الفهم الخاطئ للمفاهيم وعدم الاهتمام بمبادئ وأسس وقدرات التخطيط المتكامل عند البدء أدى بالجميع إلى الأوضاع المائية الراهنة.

فعلى سبيل المثال، كان هَمُّ تحقيق الأمن الغذائي لدول المنطقة من أبرز الدوافع والمبررات لمثل ذلك التوجه الخاطئ حيث تم تفسير الأمن الغذائي آنذاك في سياق واتجاه فردي (منحرف) مفاده أن كل بلد يجب أن يزرع كل ما يحتاجه وينتج كل ما يحتاجه ويصنع كل ما يحتاجه وكأن كل دوله عالم قائم بذاته مما حول الهَم إلى وَهم. فلا الأديان ولا مبادئ الإنسانية دعت إلى مثل هذا التفرد فالعيش فعلى سبيل المثال يقول الله جل وعلا (يأيها الناس إنا خلقناكم من ذكر وأنثى وجعلناكم شعوبا وقبائل لتعارفوا إن أكرمكم عند الله اتقاكم) فالتعارف في الآية يقتضي التعايش والتبادل والتنافع والتكامل بين الناس من مختلف الأجناس. مثال آخر، لو طبقنا هذا النهج على مستوى الأسرة والفرد فهل سيستطيع كل فرد منا أن يزرع غذاءه ويعالج أسرته ويصلح سيارته ويبني بيته و..و.. الخ فقط ليكون لديه اكتفاء ذاتي وعدم التجاء أو إحتياج للآخر؟؟!! أي عاقل لن يتردد عن الجزم بأن هذا جنون ووهم وضرب من المستحيل. وكذلك الحال بين الدول والشعوب، يجب أن يكمل بعضها بعضاً بحيث يوفر بعضها الغذاء والآخر الكساء وغيرها الدواء و..الخ.

م. عبدالخالق علوان

إذا سلمنا بذلك فيجب علينا إعادة النظر في مفهوم الأمن الغذائي وأن نتناوله في إطار متكامل مع منظومة الأمن المائي أولاً . بمعنى آخر أن الأمن الغذائي يتوفر حين تتوفر لك القدرة على توفير الغذاء سواء بزراعته أو القدرة الشرائية على توفيره. فمثلاً اليابان وألمانيا لا تزرعان القمح الكافي لشعبيهما ومع ذلك يتمتعان بمستوى أمن غذائي عال عبر قيامهما بتصنيع مختلف الأجهزة والآلات ووسائل النقل المختلفة...الخ وتصديرها لشعوب العالم وتوفير قدرة شرائية عالية لتوفير الغذاء المطلوب من دول أخرى. بالمقابل نجد أن دولة مثل المملكة العربية السعودية أهدرت معظم مواردها المائية الجوفية لإنتاج القمح خلال العقود الماضية فلا هي حققت مستوى أمن غذائي ولا هي حافظت على أمنها المائي وكان الحري بها أن تسخر موارد النفط لتوفير الغذاء بطرق اقتصادية متكاملة وكفؤة سواء كانت محلية أو خارجية.

نحن في اليمن أيضا على الرغم من شحة مواردنا المائية نعمل منذ عقود على إنتاج محاصيل ذات استهلاك عال للمياه وتصديرها للخارج والأسوأ من ذلك أن طريقة إنتاجنا لتلك المحاصيل تقليدية تهدر الماء والمال وتقلل من العائد المالي للصادرات.

لذلك يجب علينا التعامل بمهنية واحترافية عالية مع مسألة الأمن الغذائي في إطار منظومة التكامل في إدارة موارد المياه والموارد الأخرى ذات الصلة المذكورة آنفاً عبر تسخير مواردنا المائية لإنتاج أكبر عائد اقتصادي أيا كان نوعه بأقل كمية مياه ممكنة وبكفاءة عالية توفر لنا القدرة على توفير الغذاء من مصادر مستدامة محلياً او خارجياً وتضمن لنا في الوقت ذاته الحفاظ على أمننا المائي الذي يعد الأساس والمحدد والضامن لمدى استقرار السكان الذي يعد العنصر الرئيسي في معادلة الحياة التي تشمل متغيرات لا يمكن استبدالها أإكثار المتاح منها كالمياه ، ومتغيرات أخرى كالغذاء يمكن استبدالها واستيرادها وتوفيرها بطرق ومناحي شتى..

■ خبير الإدارة المتكاملة للمياه